

هل هناك تشاحن طائفي في البحرين



عاش أهل البحرين شيعته وسنته في حب ووثام مدى التاريخ، عدا بعض الفترات التي تعرضت فيها جزيرة أوائل إلى غزوات القبائل العربية أو دول الجوار... فعند اشتداد سطوة دولة اليعاربة في عمان مدت نفوذها لهذه الجزيرة.. وللحساسية المذهبية بين المذهب الأباضي والمذهب الشيعي فقد تعرض الشيعية للتكيد والتشريد من ديارهم وخصوصاً المعارضين للغزو منهم... ولم تدم هذه الحالة طويلاً حيث تعاقب على هذه الجزر الاستعمار البرتغالي وتلاه البريطاني وما بين الحقبين شهدت المنطقة صراعاً قبيلاً وانقسامات بين القبائل على الحكم والمغانم، فانقسم العتوب بين الخليفة والجاهلية مما عكس صراعهم على الجزر، بالإضافة إلى دور قبيلة الدواسر التي شاركت في جني المغنم والاعتداء على بعض القرى الشيعية وحصارها.

ولكن ذلك لم يدم طويلاً بتدخل الإنجليز لتثبيت الحكام والانتقام من العاصين، أعقب هذه الفترة المضطربة حالة من الاستقرار وعاد التعايش والائتلاف بين الطائفتين... رغم محاولات الإنجليز المتكررة تأجيج الصراعات الطائفية للاستفادة منها في تثبيت الحكام وإحداث انقسامات في البلاد ليسهل السيطرة عليها، فشهدت الجزيرة صراعاً مفتعلاً بين النجديين والعجم، سرعان ما خمدت ناره.

وشهدت مرحلة اكتشاف النفط وقيام شركة نفط البحرين ببايكوت توحداً غير مسبوق وتآلفاً بين الطائفتين، إذ توحد عمال الشركة في رفع مطالبهم لإدارة الشركة.. وأعلنوا إضراباً موحداً عن العمل، ورغم سعي إدارة الشركة شق صفوف العمال وتفعيل النزاعات الطائفية إلا أن وعي شعب البحرين قوّت عليهم هذه الفرصة. كان ذلك في عام ١٩٤٦ وما تلاه، حيث كان جموع الناس ميالة للتآخي والتضامن والمودة والتراحم، وبدأ الوعي بالانتماء لوطن يضم الطائفتين.

ثم بدأ المد القومي والتحرري يجتاح المنطقة العربية بعد ثورة يوليو بقيادة الرئيس جمال عبدالناصر، وقد رافق تلك الحقبة معارك قومية خاضها النظام الناصري ضد قوى الاستعمار الغربي، وانتشار الوعي القومي في البحرين ومطالبات المتقنين بوقف تدخل الاستعمار في الشأن المحلي ووقف تسلط تشارلز بلجريف مستشار حكومة البحرين ووقف التعدي على المال العام وسرقة البساتين وإذلال الناس باعتبارهم من السخرة.

لعبت صوت البحرين - التي رأس تحريرها كل من حسن كمال وحسن الجشي وعلي التاجر وعبدالعزیز الشملان وعبدالرحمن الباكر - دوراً كبيراً في توعية الجماهير البحرينية، بحقوقها مما وسّع شريحة المطالبين بالاستقلال وتطوير البلاد إدارياً وعمل انتخابات بلدية وعمل دستور للبلاد، قابلها تخطيط مزدوج ما بين الإنجليز والعائلة الحاكمة، فقد تبتى هذا التخطيط إنشاء دوائر حكومية أساسها طائفي،

قبل إيران التي تدخل في الشأن المحلي.. وبالتالي عمدت إلى إشاعة هذه الكذبة على دول الخليج والدول العربية واقتنع بذلك منهم الكثير.

إلا أن الحقيقة تبقى دائماً هي الناصعة حتى وإن غيبت لبعض الوقت، فتشكيل لجنة العريضة غير الطائفية والمطالب الموضوعية والحركة السلمية التي رافقت هذه العريضة وردود الفعل غير الموضوعية والعنيفة من السلطة، حيث اعتقل الألوف وقتل تحت التعذيب العشرات وشرد مئات العائلات، قد جعلت العالم يتحول إلى تأييد هذه الانتفاضة المطلوبة وبدأت الضغوط تنهال على الحكومة لوقف مسلسل القتل والتعذيب وإخلاء السجون.

بعدها تصاعد الضغط في الداخل والخارج حتى أنبلج الفجر وألغي قانون ومحكمة أمن الدولة وبيضت السجون وعاد المنفيون لتشهد البحرين تلاحماً قلّ نظيره في وحدة وطنية مؤيدة للمشروع الإصلاحية الذي دشنته جلالة الملك.

ولا يزال التوحيد البعيد عن الطائفية حول تعديل الدستور الذي أبدل بإرادة منفردة ووقف التجنيس الطائفي الذي يراد به العبث بالتركيبة السكانية للبحرين وتعديل قانون الجمعيات ومكافحة الإرهاب وقانون التجمعات والاستفادة من الطفرة النفطية في حل أزمة الإسكان وأزمة المرور وقلة المستشفيات وتطوير التعليم، فبما ترى هل هناك تشاحن طائفي في البحرين، أم توحد في القضايا المصرية وترفع عن الطائفية وكشف لمخططات تثبيت الطائفية.

الشعب.. واختلطت العائلات بالتزاوج وانتفت الدعوات الطائفية.

إلا أن هناك من يتفخ في هذا الكور وينفذ ما تعلمه من أسياده الإنجليز في تعزيز التفرقة والعزف على الوتر الطائفي، وكانت مرحلة الاستقلال فرصة لصهر الطائفتين في بوتقة الدفاع عن حياض وأمن هذا الوطن، إلا أن المفرقين لا يريدون ذلك، لذا فقد حرمت طائفة من شرف الدفاع عن الوطن بمنع أبنائها من العمل في الدفاع والداخلية، وتعرض المواطنون من الطائفتين للقمع المنظم والسجون وأبعد المناضلون للمناجاة، وحل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ بعد ارتفاع أسعار النفط ورغبة النظام في التفرّد بالسلطة والثروة، مما أجج الوضع الأمني والمطلبية.. فتشكلت لجنة العريضة الشعبية عام ١٩٩٥ من الطائفتين ودون أي حساسية أو ذكر للطائفية. وكان على رأسها المرحوم فضيلة الشيخ المجاهد عبدالأمير الجمري والمحامي الأستاذ أحمد الشملان والأستاذ علي ربيعة والأستاذ عبدالوهاب حسين والشيخ عبداللطيف المحمود والشيخ عيسى الجودر والمهندس هشام الشهابي والدكتورة منيرة فخرو والمهندس سعيد العسبول والمحامي عبدالله هاشم وكاتب هذه السطور.

كانت هذه المجموعة رداً على ادعاءات الحكومة حول الحركة المطلوبة التي تطالب بعودة الحياة النيابية وتفعيل الدستور وإنهاء قانون ومحكمة أمن الدولة وعودة المنفيين، والتي حاولت الحكومة تشويهها بوصفها أنها حركة تميل لطائفة الشيعية التي تطالب بإسقاط نظام الحكم، وهي مدعومة من

فقد أنشأت دائرة الصحة والكهرباء مقتصرة على المتعلمين من الشيعية، وأنشأت الجمارك والتربية لكي تنحصر في طائفة السنة.

واقصر التوظيف في الشرطة على الأجانب من الهند والبلوش والباكستانيين، وقد بلغ التمييز أشده حينما لجأت الحكومة إلى الاعتداء على المعززين في محرم وذلك بهدف خلق فتنة بواسطة أخ الحاكم لإصراره على اختراق موكب العزاء بسيارته، ووجه بممانعة المعززين، مما أحدث بلبلة، وتدخل أفراد الشرطة - بعضهم بالثياب المدنية - في ضرب العزاء بالزجاجات الحارقة، قوبل بإطلاق الأعيرة النارية، وذلك مقابل القلعة حيث سقط سبعة من الشهداء الشيعية. وبهذا الفعل وما رافقه من تأجيج حكومي انجليزي لنار الفتنة الطائفية فقد بدأ المسار يأخذ منحى كما رسم له. وبدل الألفة والتآخي ودعوات الوحدة، سادت حالة من الفوضى الطائفية وكل طرف يتهم الطرف الآخر بالصلوع في هذه الفتنة.

بعد ذلك تم إعلان تشكيل هيئة الإتحاد الوطني ١٩٥٤-١٩٥٦ التي وحدت شعب البحرين حول أهداف محددة وهي الاستقلال وتطوير المحاكم ومجلس تشريعي وانتخابات حرة البلدية والصحة والمعارف، وكذلك منع نهب المال العام والأراضي والتعدي على الناس؛ فخف التوتر وتحول إلى فعل مشترك ووحدة وطنية قلّ نظيرها، وحتى أن اعتقال أعضاء الهيئة وإبعادهم عن البلاد لم يؤثر في الحركة المطلوبة الموحدة لشعب البحرين، فقامت الأحزاب القومية والتقدمية الداعية لوحدة الوطنية ونبذ الطائفية، وبهذه الأحزاب تعزز التلاحم النضالي بين فئات